وضحت الاعراض منها انعطفنا بعدها الى مقصدنا وقد التزمنا التمسك
بالقواطع في هذا المعتقد على صغر حجمه واثرنا احداه على خلاف ما اصا
دفنا من معتقدات الائمة وهذا الشرط يلزمنا طرفا من البسط في مسئلة
الكلام وها نحن خائضون فيه ثم نتكلم في حد الكلام ثم نتكلم في ان المتكلم
من قام به الكلام لا من فعله ثم بنى على ذلك انه لا بد ان يكون الكلام قائما به
ثم قال واذا تقرر ذلك ترتب على استحالة كونه حادثا القيام الدليل على استحا
لة قبوله للحوادث ولا يبقى بعد هذه الاقسام الا مذهب اهل الحق في
وصف الباري تعالى بكونه متكلما بكلام قديم ازلي فقد تبين ان ذلك مبني
على انه يستحيل قيام الحوادث به وكان قد ذكر هذه المسئلة قبل ذلك فقال
فصل في ما يخالف الجوهر فيه حكم الاله قبول الاعراض و
صحة الاتصاف بالحوادث والرب سبحانه وتعالى متقدس عن قبول الحوادث
قال وذهبت الكرامية الى ان الحوادث تقوم بذات الاله تعالى عن قولهم ثم زعموا
انه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث قال وصاروا الى جهالة لم يسبقوا اليها
فقالوا القول الحادث يقوم بذات الرب سبحانه وتعالى وهو غير قائل به
وانما هو قائل بالقائلية وحقيقة اصولهم ان اسماء الرب لا يجوز ان تتجدد
وكذلك وصفوه بكونه تعالى خالقا في الازل فلم يتحاشوا من قيام الحوادث
به وتنكبوا اثبات وصف جديد له ذكرا وقولا قال والدليل على بطلان
ما قالوه انه لو قبل الحوادث لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر حيث قضينا
باستحالة تعريها عن الاعراض وما لم يخل من الحوادث لم يسبقها وينساق
ذلك الى الحكم بحدث الصانع قال ولا يستقيم هذا الدليل على اصول المعتزلة
مع مصيرهم الى تجويز خلو الجواهر عن الاعراض على تفصيل لهم اشرنا اليه
واثباتهم احكاما متجددة لذات الرب تعالى من الارادات الحادثة القائمة
لا بمحال على زعمهم وبصدهم ايضا عن طرد الدليل في هذه المسئلة انه اذا لم

يمتنع

يمتنع تجدد احكام الذات من غير ان يدل على الحدث لم يبعد مثل ذلك في اعترا
وانفس الاعراض على الذات قال ونقول للكرامية مصيركم الى اثبات قول
حادث مع نفيكم اتصاف الرب به تناقض اذ لو جاز قيام معنى بمحل غائب
من غير ان يتصف المحل بحكمه لجاز ثبات هذا قيام اقوال وعلوم وارادات
بمحال من غير ان تتصف المحال باحكام مرتبة على المعاني وذلك يخلط الحقا
ئق ويجر الى الجهالات ثم نقول لهم اذا جوزتم قيام ضروب من الحوا
دث بذاته فما المانع من تجويز قيام اكوان حادثة بذاته على التعاقب وكذلك
سبيل الالزام فيما يوافقونا على استحالة قيامه به من الحوادث ومما يلزمهم
تجويز قيام قدرة حادثة وعلم حادث بذاته على حسب اصلهم في القول
والارادة الحادثتين ولا يجدون بين ما جوزوه وامتنعوا منه فصلا
ونقول ايضا اذا وصفتم الباري تعالى بكونه متحيزا وكل متحيز وجسم جرم فلا
يتقرر في المعقول خلو الاجرام عن الاكوان فما المانع من تجويز قيام الاكوان
بذات الرب ولا محيص لهم عن شيء مما الزموه **قلت** هذه جملة كلامه
في هذه المسئلة بالفاظه ومراده على ثلاثة اشيا احدها انه لو قبلها لم يخل
منها وما لم يخل من الحوادث فهو حادث والثاني انه لو قبلها لاتصف
بها والثالث انه اذا قبل بعضها فيجب ان يقبل غيره وهم لا يقولون به و
هاتان الحجتان الثانيتان جدليتان فان كونه متصفا بالافعال التي تقوم
به او غير متصف الا بالصفات اللازمة له نزاع لفظي وكذلك كون المناز
ع جوز قيام البعض دون البعض فانه اما ان يبين فرقا بين الممنوع
والمجوز او لا يبين فرقا فان بين فرقا ثبت الفرق وان لم يبين فرقا فقد
يكون عجزا منه وان قدر انه لا فرق في نفس الامر فيلزم احد الامرين لا
بعينه اما جواز الجميع واما المنع من الجميع وذلك لا يقتضي ثبوت احدهما
وهو الامتناع الا بدليل وهو لم يذكر دليلا على ذلك فلم يذكر في المسئلة حجة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)